قياس و تحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016)

Assessment and analysis of the impact of public spending on the unemployment rate in Algeria during the period (1970-2016)

بوالكور نورالدين[1]

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة الجزائرnboulkour@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:03-04-2018 تاريخ القبول:15-05-2020

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و قياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016) في الأجلين القصير و الطويل، من أجل ذلك تم تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدلات البطالة في الجزائر لنفس الفترة، باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك، أشعة نموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانجر، و الاختبارات التشخيصية الأخرى.

و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي و معدل البطالة غير مستقرين في المستوى، إلا أنهما أصبحتا مستقرين عند أخذ الفرق الأول لهما، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تنطلق من معدل البطالة إلى الإنفاق الحكومي، ما يدل على أن الحكومة تضع سياسة الإنفاق الحكومي على أساس التغيرات الحالية والمتوقعة لمعدل البطالة، حيث وجدنا أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ: 0.12%، و هذا دليل على مساهمة الإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، البطالة، نموذج أشعة تصحيح الخطأ، العلاقة السببية.

تصنيف JEL:، F43، C89، E69.

Abstract:

The aim of this study is to analyze and measure the effect of government expenditure on the unemployment rate in Algeria during the period (1970-2016) in the short and long term. Therefore, the nature of the relationship between government expenditure and unemployment rates in Algeria for the same period was determined using modern standard methods Such as the stability test of time series and co-integration, the X-ray error correction model, the Granger causality, and other diagnostic tests.

The study found that government spending and the unemployment rate are not stable at the level, but they are stable when the first difference is taken, and their joint integration has opened

[1] **المؤلف المرسل: بوالكور نورالدين ، الإيميل:** nboulkour@yahoo.fr

up the use of VECM. The study also found a one-way causal relationship from the unemployment rate to government expenditure, indicating that the government is setting the government expenditure policy on the basis of the current and expected changes in the unemployment rate. Where we found that the increase in government spending by: 1% leads to a decrease in the rate of unemployment by: 0.12%, and this is evidence of the contribution of government spending in reducing unemployment rates in Algeria.

Keywords: government expenditure, unemployment, ray model error correction, causal relationship.

تمهيد:

تعد البطالة من المعضلات الكبيرة و المعقدة التي تواجه كل الشعوب و المجتمعات المعاصرة، لما لها من أثار سلبية خطيرة و كبيرة على استقرار المجتمعات، في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى السياسية. ما جعل الاقتصاديون و أهل الاختصاص يبحثون في أسبابها و أثارها الاقتصادية، من أجل وضع السياسيات و الاستراتيجيات الملائمة لمعالجتها، و الحد من أثارها السلبية على الاقتصاد و الفرد و المجتمع، بل أكثر من هذا، و بسبب الاهتمام الكبيرة في وضع حلول لها، أصبحت محل جدال و خلاف فكري بين رواد المدارس الاقتصادية الكبيرة.

و لكن ما ينبغي التوقف عنده هنا، أن البطالة رغم ما تتميز به من أثار سلبية كبيرة و نتائج خطيرة على الاقتصاديات القومية، فهي ليست حكرا على الدول النامية فقط، بل نجدها أيضا في الاقتصاديات المتقدمة و بمعدلات مرتفعة. و الجزائر كجزء من هذه المنظومة الاقتصادية العالمية، نجدها تعاني من معدلات البطالة المرتفعة، و من أثارها السلبية في مختلف المجالات، إن لم نقول بأن معدلات البطالة المرتفعة في الجزائر قد عرقلت و أعاقت بصورة كبيرة، عمليات دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، فما يميز البطالة في الاقتصاد الجزائري، أنها ترتبط بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، تتسبب في ظهورها، و تساهم بشكل كبير في الرفع من معدلاتها. لذا لابد من تحديد و حصر و فهم هذه المتغيرات الاقتصادية، من أجل معالجة هذه الظاهرة، ووضع حد لمعدلاتها المرتفعة، وجعلها عند أدنى مستوياتها.

مشكلة الدراسة:

للسياسة الإنفاقية (السياسة المالية) دور كبير في خلق مناصب عمل، التي من شأنها أن تمتص جزءا كبيرا من البطالة، فتشخيص ظاهرة البطالة تمر من خلال تحديد العوامل المؤثرة عليها، الأمر الذي يتطلب تحليل و فهم النظريات الاقتصادية المفسرة لها، مما يسمح لنا بوضع نموذج اقتصادي مفسر لها، على أساس العوامل المؤثرة فيها، فالمشكلة الجوهرية هنا تكمن في تعدد المتغيرات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة في الجزائر، لذا ينبغي علينا التحقق و اختبار العلاقة بين معدل البطالة و الإنفاق الحكومي، للوصول إلى تحديد فيما إذا كان للسياسة الإنفاقية دور فعال في التخفيف و معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر. و عليه: ما أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2016)؟

فرضية الدراسة: تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية وهي:

. أن هناك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

. اختبار فرضية العلاقة الايجابية بين معدل البطالة في الجزائر و الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1970 . 2016).

. التحليل و الكشف عن طبيعة و اتجاه العلاقة بين معدل البطالة في الجزائر و الإنفاق الحكومي، خلال الفترة (1970 . 2016).

. معرفة نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في انخفاض معدل البطالة في الجزائر.

. معرفة فيما إذا كان لسياسة الإنفاق العام دور كبير في معالجة البطالة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

لموضوع دراستنا أهمية بالغة، خاصة في ظل المستويات المرتفعة لمعدلات البطالة في الجزائر، مما يستدعي ضرورة دراستها، و تحديد السياسات الاقتصادية الملائمة للتحكم فيها. فهذه الدراسة تعطينا فكرة شاملة عن فعالية السياسة المالية في معالجة البطالة في الجزائر، و تقدم لنا تحليل قياسي حديث لطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الجزائر، من شأنه أن يساهم بفعالية كبيرة في وضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حجم البطالة في الجزائر على المدى القصير، كما أنه يحدد لنا الإطار العام للسياسات الاقتصادية الملائمة لعلاجها على المدى الطويل.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الفكر الاقتصادي، و استعراض و تحليل مختلف الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع، كما اعتمدت أيضا على المنهج القياسي أو الكمي لاختبار أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2016)، باستخدام برنامج Eviews 10.

الدراسات السابقة:

نتعرض في هذا الجزء لأهم الدراسات التي عالجت العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في مختلف دول العالم، و أهم هذه الدراسات نجد:

. دراسة (زكان، بلعباس، 2011)، حول العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1979 . 2008)، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة البطالة هذا من جهة كما هدفت الدراسة من جهة أخرى إلى اختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير العلاقة بين النفقات العامة والبطالة وتوصلت الدراسة إلى ضعف قدرة النماذج الانحدارية البسيطة والمتعددة في تفسير العلاقات الاقتصادية مقارنة مع نماذج متجهات الارتباط الذاتي VAR و نماذج متجهات تصحيح الخطأ VECM، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين النفقات العامة ومعدل البطالة وهذا يدل على قدرة الإنفاق العام على معالجة ظاهرة البطالة في الجزائر.

. دراسة (ادريوش، ناصور، 2012)، حول أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل البطالة في الجزائر . دراسة قياسية تحليلية . خلال الفترة (1980 . 2010) باستخدام منهجية جوهانسون و طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا، و قد توصلت الدراسة إلى أن لحجم الإنفاق الحكومي أثر سلبي على انخفاض معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

. دراسة (الجبوري، الزاملي، 2014)، حول دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2003 . 2012)، و قد توصلت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة تعد من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، نظرا

لنتائجها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على الاقتصاد، ومن أجل معالجتها و التحكم فيها ضمن الحدود المقبولة، لابد من تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية، مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما (الصناعة والزراعة)، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تهيئة بيئة استثمارية ملائمة تعتمد أساسا على بنية تحتية متكاملة (محطات، الطاقة، محطات المياه، شبكات الطرق، المؤسسات التعليمية والصحية .... الخ)، لتكون نقطة انطلاق لتحسين جانب العرض وتسريع عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة.

. دراسة (المقراني، 2015)، حول أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1988 . 2012)، باستخدام نماذج الإنحدار البسيط و شعاع الإنحدار الذاتي، و قد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الجزائر بتأخير خلال فترة الدراسة، فإذا ارتفع الإنفاق الحكومي الحقيقي في سنة معينة، يرتقب انخفاض معدل البطالة في السنة التي تليها.

. دراسة (بن عزة، 2015)، حول دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية . دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستخدام نماذج الإنحدار الذاتي الـ: VAR خلال الفترة (1970 . 2013)، و قد توصلت الدراسة إلى أن لسياسة الإنفاق العام تأثير ضعيف على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

. دراسة (Li, Hu, 2015)، حول الإنفاق العسكري و البطالة في الصين خلال الفترة (1991 . 2013) باستخدام ARDL، قام الباحثان بإجراء الاختبار على أربع متغيرات و هم: معدل البطالة، الإنفاق العسكري، الإنفاق غير العسكري، و الناتج المحلي الإجمالي، و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العسكري يؤدي إلى دفع و زيادة معدل البطالة في الصين خلال فترة الدراسة.

. دراسة (علي حسين، 2016)، حول محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990 . 2014) باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن الإنفاق الحكومي ليس له أي تأثير على معدل البطالة في السودان خلال فترة الدراسة.

. دراسة (Bidemi, 2016)، حول السياسة المالية و البطالة في نيجيريا خلال (1980 . 2013) باستخدام التكامل المشترك و تصحيح الخطأ، و قد توصلت الدراسة إلى أن للإنفاق الحكومي أثر إيجابي على معدل البطالة في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

. دراسة (Matsumae, Hasumi, 2016)، حول أثر الإنفاق الحكومي على البطالة في اليابان باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة (1980 . 2012)، و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الاستهلاك و الاستثمار يساهمان في تخفيض معدلات البطالة في الاقتصاد الياباني خلال فترة الدراسة.

. دراسة (Holden, Sparrman, 2016)، حول فيما إذا كانت المشتريات الحكومية تؤثر على البطالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية خلال الفترة (1980 . 2007)، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين المشتريات الحكومية و معدل البطالة في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، بحيث أن زيادة المشتريات الحكومية بـ: 1% يودي إلى انخفاض معدل البطالة بـ: 0.3% خلال فترة الدراسة.

. دراسة (عباس، شنتوف، 2018)، حول تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (1970 . 2015) باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الـ: VAR، و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق العام يعمل على تخفيض معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

. دراسة (Muammil, 2018)، حول أثر الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص على فرص العمل و معدل البطالة في اندونيسيا خلال الفترة (2010 . 2015)، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ما بين معدل البطالة و كل من الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص، حيث أن زيادة كل من الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص يؤدي إلى زيادة البطالة في اندونيسيا خلال فترة الدراسة.

. دراسة (Selase, 2019)، حول أثر الإنفاق الحكومي المجمع على معدل البطالة لمجموعة من الدول الإفريقية خلال الفترة (2000 . 2017) باستخدام بيانات البانل، و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الصحي و الإنفاق العسكري يساهم في زيادة معدل البطالة في منطقة إفريقيا في المدى القصير و المدى الطويل (أي أن هناك علاقة إيجابية بينهم)، بينما الإنفاق على البنية التحتية و الإنفاق على التعليم يساهم في تخفيض معدل البطالة في منطقة إفريقيا في المدى القصير و المدى الطويل(أي أن هناك علاقة سلبية بينهم)، خلال فترة الدراسة.

الجانب النظري للدراسة:

أولا:الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة.

نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها(بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى، وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية، كما أن مضاعفات السياسة المالية أكثر قوة من مضاعف السياسة النقدية وبالتالي فهي أكثر تأثيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج قومي وعمالة وغيرها.

1. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة عند الكلاسيك:

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر أكثر أهمية وغرابة هو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار.

2. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة عند كينز:

يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الاقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل، وقد تكون هذه البطالة عارمة، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياساتها الهيكلية المتمثلة أساسا في السياسة المالية التوسعية، من احتواء حالة الاستخدام الناقص وذلك من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) على المخرجات من زيادة في الإنتاج وخلق لفرص الشغل، وبذلك فالعلاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة، فكلما زادت الحكومة من نفقاتها، كلما أدى ذلك إلى خلق فرص عمل إضافية، وبالتالي قل عدد البطالين وانخفض معدل البطالة.

3. العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة عند النقديون:

يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة و خلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة، تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام.(الزكان، بلعباس، 2010، 5 6).

ثانيا: تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016).

لقد عرف الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة تطورات مهمة أهمها:

. المرحلة الأولى (1970 . 1988) لقد حاولت الدولة الجزائرية إصلاح القطاعين الصناعي و الزراعي خلال هذه الفترة من خلال تبني برامج اقتصادية ثلاثية و رباعية، كما سعت بعد ذلك إلى إحداث إصلاحات هيكلية خلال الفترة بعد الأزمة النفطية عام 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة التي تميز الاقتصاد الجزائري و ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، و عليه فإن تغير دور الدولة الجزائرية من دورها المنتج و الموزع إلى دور المنظم و المراقب أدى إلى تزايد حجم النفقات العامة خلال هذه المرحلة من 5.876 مليار دج عام 1970 إلى 119.700 مليار دج عام 1988.

. المرحلة الثانية (1989 . 1999) خلال هذه المرحلة نلاحظ تطور بطيء في مستوى الإنفاق العام مقارنة بالمرحلة الأولي، حيث كان 124.500 مليار دج عام 1989 ليصل إلى 961.682 مليار دج عام 1999 فقط، و قد يعود هذا إلى الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات و سوء الأوضاع الأمنية في سنوات التسعينات، و بالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة، و ضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95 بالمائة من إيرادات الجزائر من جهة أخرى، الأمر الذي أجبر الدولة إلى لجوئها لصندوق النقد في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الأول لكن مدة الاتفاق هذه المقدرة بسنة واحدة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إليه مرة أخرى في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني للحصول على الأموال الكافية لإيجاد التوازنات على المستوى الكلي .ثم لجأت إليه مرة ثالثة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن. (المقراني، 2015، 96).

ـ المرحلة الثالثة (2000 . 2016) خلال هذه المرحلة عرف الإنفاق العام تطور كبيرا و ملحوظا، فمقارنة بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الإنفاق العام قفزة كبيرة من 1178.12 عام 2000 إلى 7746 عام 2015، و قد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات و الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، و التي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي و المستوى المعيشي للأفراد و كذا استفحال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها، من أجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة، جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004، ثم برنامج خماسي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2005 إلى 2009، و أخيرا البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 و يمتد إلى نهاية 2014، وقد سطرت أهداف تنموية معينة لكل برنامج من هذه البرامج الثلاثة.(المقراني، 2015، 97). لكنها بعد ذلك اتبعت سياسة مالية انكماشية بدأت بتطبيق معالمها مع بداية عام 2015، و اتضحت جليا بداية من عام 2016، عن طريق خفض حجم الإنفاق الحكومي و زيادة في معدلات الضرائب، بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، و انعكاساته السلبية على الإيرادات الوطنية، باعتبار الجزائر تعتمد في تغطية

حجم نفقاتها العامة على صادراتها من البترول و مشتقاته. و الجدول الأتي يعكس كل ما تم ذكره في التحليل السابق أعلاه كما يلي:الجدول رقم (01): تطور حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970ـ 2016)

السنوات	حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر بالمليار دج (EXP)
1970	5.876
1971	6.941
1972	8.197
1973	9.989
1974	13.408
1975	19.068
1976	20.118
1977	25.473
1978	30.106
1979	33.515
1980	44.016
1981	57.655
1982	72.445
1983	84.825
1984	91.598
1985	99.841
1986	101.817
1987	103.977
1988	119.700
1989	124.500
1990	136.500
1991	212.100
1992	420.131
1993	476.627
1994	566.329
1995	759.617
1996	724.609
1997	845.196
1998	875.739
1999	961.682
2000	1178.12
2001	1321.03
2002	1550.65
2003	1639.265
2004	1888.93
2005	2052.037
2006	2453.017
2007	3108.699
2008	4191.053
2009	4246.334
2010	4466.940
2011	5731.407
2012	7245.47
2013	6024.10
2014	6980.20
2015	7656.3
2016	7292.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

ـ بيانات الديوان الوطني للإحصاء ONS، منشورات باللغة العربية.

ـ تقارير مختلفة لصندوق النقد الدولي.

ـ تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

ـ تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي.

من أجل توضيح أكثر لتطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970ـ 2016) نستعين بالمنحنى البياني الأتي:

الشكل رقم (01): تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970ـ 2016)

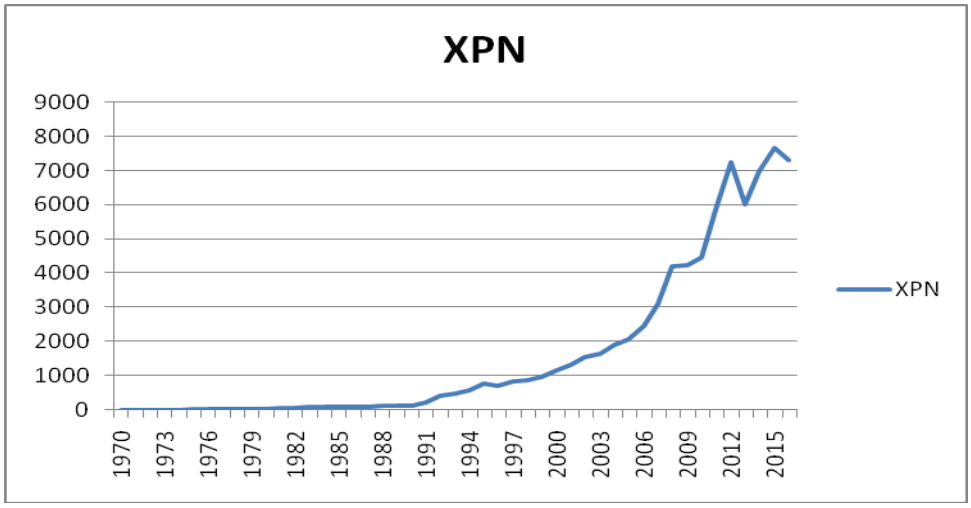

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01).

ثالثا: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016)

يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية و هي:

. المرحلة الأولى (1970 ـ 1989): لقد حاولت الدولة الجزائرية إصلاح القطاعين الصناعي و الزراعي خلال هذه الفترة من خلال تبني برامج اقتصادية ثلاثية و رباعية من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي و التحكم في معدلات البطالة، كما سعت بعد ذلك إلى إحداث إصلاحات هيكلية خلال الفترة بعد الأزمة النفطية عام 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة التي تميز الاقتصاد الجزائري و ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، و رغم هذه المجهودات المبذولة من قبل الدولة بهدف التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة خلال هذه الفترة، إلا أن مستوى معدلات البطالة في الجزائر بقي مرتفع حيث بقي يتراوح بين 23.59% و 14.29%، و تعتبر هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بحجم المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى تراجع كبير في حجم الاستثمارات، وانخفاض أسعار النفط أدت إلى بروز اختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل. (زيرمي، 2011، 231).

. المرحلة الثانية (1990 ـ 2000): عرفت الجزائر في هذه المرحلة تزايدا مستمرا في معدل البطالة، حيث انتقل من 19.79% عام 1990 إلى 29.50% عام 2000، و يفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب، انخفاض قيمة الدينار الجزائري، ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خصخصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ما رأينا من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة

معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض كما رأينا في المطلب السابق، إلى قبول جملة من الشروط المملاة من هذا الأخير، تتمثل أهمها:

. مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي.

. تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.

. الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.

. تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

. التقليص من عجز الموازنة العامة و ذلك بتخفيض النفقات العامة.

لقد كان الشرط المتعلق بتخفيض الإنفاق العام من أهم الشروط التي ركز عليها صندوق النقد الدولي و نحن نعلم أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي و من ثم خلق فرص التشغيل، خاصة في مثل حالت الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك الفترة. (المقراني، 2015، 105 106)

ـ المرحلة الثالثة (2001 . 2016): عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضا كبيرا و متتاليا، فقد انتقلت من27.31% عام 2001 إلى 9.83% عام 2013 ، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها و تحقيقها، و من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي، و من ثم خلق فرص عمل جديدة. إضافة إلى هذه البرامج و المخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزرة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب.

و من بين هذه الإجراءات و التدابير التي اتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة، والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة نجد:

. برنامج تشغيل الشباب.

. جهاز الإدماج المهني للشباب.

. التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.

. الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة.

. عقود ما قبل التشغيل.

. برنامج القرض المصغر.

. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (المقراني، 2015، 107 108).

و الجدول الأتي يعكس كل ما تم ذكره في التحليل السابق أعلاه كما يلي:

الجدول رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 . 2016)

السنوات	معدلات البطالة في الجزائر (UN)(نسبة مئوية)
1970	22,05
1971	23,01
1972	23,25
1973	23,59
1974	21
1975	20,05
1976	19,02
1977	20,87
1978	18,94
1979	16,30
1980	15,79
1981	15,39
1982	15,00
1983	14,29
1984	16,54
1985	16,90
1986	18,36
1987	20,06
1988	21,80
1989	20,68
1990	19,76
1991	20,26
1992	21,37
1993	23,15
1994	24,36
1995	28,11
1996	27,99
1997	27,96
1998	28,02
1999	29,29
2000	29,50
2001	27,31
2002	25,66
2003	23,72
2004	17,66
2005	15,27
2006	12,51
2007	13,79
2008	11,33
2009	10,17
2010	9,96
2011	9,97
2012	11,00
2013	9,83
2014	10,60
2015	11,76
2016	10,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

ـ بيانات الديوان الوطني للإحصاءONS، منشورات باللغة العربية.

- تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

- تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي.

من أجل توضيح أكثر لتطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970- 2016) نستعين بالمنحنى البياني الأتي:

الشكل رقم (02): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016)

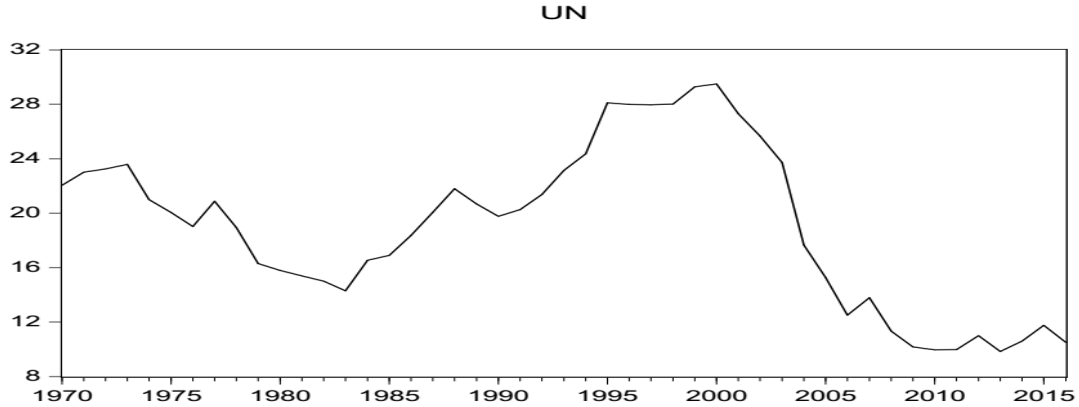

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (01) باستخدام برنامج Eviews 10

الجانب التطبيقي:

أولا: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1- متغيرات الدراسة:

- الإنفاق الحكومي (XPN): المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها من أجل تحقيق مصلحة عامة أو إشباع حاجة عامة.

- معدل البطالة (UN): يعرّف بأنه نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، و إذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار.

2- علاقة معدل البطالة بالإنفاق الحكومي وفقا للمنطق الاقتصادي:

- العلاقة بين معدل البطالة و الإنفاق الحكومي، علاقة إيجابية، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الاستثمار و زيادة الناتج المحلي الإجمالي، و زيادة الطلب على العمل، و منه انخفاض معدل البطالة. (Richard Jackman, 2002, 2-37).

3- حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلة في: معدل البطالة (UN)، الإنفاق الحكومي (XPN)، كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1970 - 2016).

ثانيا: منهجية الدراسة و إجراءاتها:

1- مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيري الدراسة (معدل البطالة(UN)، الإنفاق الحكومي (XPN)) من الجهات المتخصصة مثل: صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (1970 - 2016).

2- معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة، و يمكن توضيح بيانات متغيرات الدراسة في الجدول الأتي:

الجدول رقم (03): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1970 – 2016)

	UN	XPN
1970	22,05	5,876
1971	23,01	6,941
1972	23,25	8,197
1973	23,59	9,989
1974	21	13,408
1975	20,05	19,068
1976	19,02	20,118
1977	20,87	25,473
1978	18,94	30,106
1979	16,30	33,515
1980	15,79	44,016
1981	15,39	57,655
1982	15,00	72,445
1983	14,29	84,825
1984	16,54	91,598
1985	16,90	99,841
1986	18,36	101,817
1987	20,06	103,977
1988	21,80	119,700
1989	20,68	124,500
1990	19,76	136,500
1991	20,26	212,100
1992	21,37	420,131
1993	23,15	476,627
1994	24,36	566,329
1995	28,11	759,617
1996	27,99	724,609
1997	27,96	845,196
1998	28,02	875,739
1999	29,29	961,682
2000	29,50	1178,122
2001	27,31	1321,028
2002	25,66	1550,646
2003	23,72	1639,265
2004	17,66	1891,8
2005	15,27	2052,037
2006	12,51	2453,014
2007	13,79	3108,669
2008	11,33	4191,053
2009	10,17	4246,334
2010	9,96	4466,940
2011	9,97	5853,6
2012	11,00	7245,47
2013	9,83	6024,10
2014	10,60	6980,20
2015	11,76	7656,3
2016	10.5	7292,5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

. تقارير مختلفة لبنك الجزائر.

. بيانات المركز الوطني للتخطيط و الإحصاء ONS.

. تقارير مختلفة لصندوق النقد العربي.

. بيانات البنك العالمي.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ تصاعد في حجم الإنفاق الحكومي، و شهد هذا التصاعد نمو كبيرا خاصة خلال الفترة (2000 ـ 2016)، فمن خلال الشكل رقم (03) يتباين لنا هذا التزايد المستمر خاصة منذ نهاية التسعينات حتى عام 2014، فبعدما حاولت الدولة إصلاح القطاعين الصناعي و الزراعي خلال الفترة (1970ـ 1985)، سعت بعد ذلك إلى إحداث إصلاحات هيكلية خلال الفترة (1986 ـ 1998) بعد الأزمة النفطية عام 1986 التي أظهرت الهشاشة الكبيرة التي تميز الاقتصاد الجزائري و ارتباطه الكبير بقطاع المحروقات، و عليه فإن تغير دور الدولة الجزائرية من دورها المنتج و الموزع إلى دور المنظم و المراقب أدى إلى تزايد حجم النفقات العمة خلال هذه المرحلة.

في حين خلال الفترة (1999 ـ 2016) شهد حجم الإنفاق الحكومي نموا متسارعا تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة و التي تعود بالدرجة الأولى إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول في السوق العالمية، و زيادة الطلب على المنتجات البترولية نتيجة حالة اللاستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهذه المواد في السنوات الأخيرة، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية ضخمة سمحت لها بإتباع سياسة انفاقية توسعية من أجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية، و كان هذا من خلال تطبيق مخططات خماسية بمبالغ ضخمة لتحقيق الأهداف المنشودة، و هذه المخططات هي: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 ـ 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 ـ 2009)، برنامج دعم النمو (2010 ـ 2014).

الشكل رقم (03): تطور نمو الإنفاق الحكومي و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016)

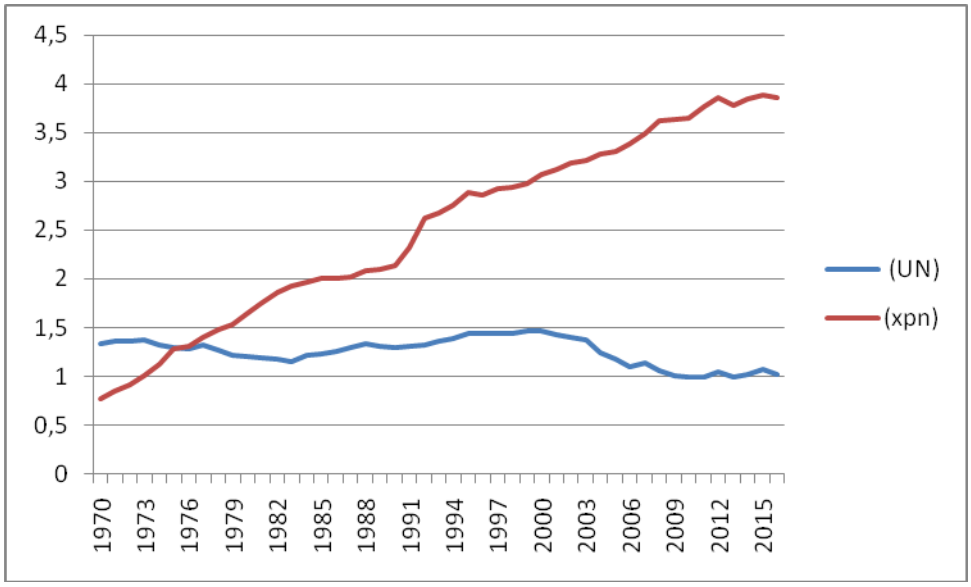

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على بيانات الجدول رقم (01)

فيما يخص معدلات البطالة أيضا نلاحظ أيضا أنها مرتفعة خلال الفترة (1970 ـ 1973)، لتعرف بعد ذلك بعض التذبذب خلال الفترة (1974 ـ 1992)، بين الانخفاض و الارتفاع في المجال 16% كحد أدنى و 21% كحد أقصى، ثم لترتفع بعد ذلك خلال الفترة (1993 ـ 2000)، لتصل إلى أعلة مستويات لها منذ الاستقلال إذ قاربت 29.5% سنة 2000، ثم بعد ذلك بدأت في الانخفاض من جديد خلال الفترة (2001 ـ 2010)، لتصل إلى حدود 9.96%، بعد ذلك بدأت في التذبذب من جديد خلال الفترة (2011 ـ 2016)، بين الارتفاع و الانخفاض ضمن المجال 9.8% كحد أدنى و 11% كحد أقصى.

و بملاحظة تحرك سلسلتي الإنفاق الحكومي و معدل البطالة نلاحظ أنها تقريبا متعاكستان بمعنى وجود علاقة إيجابية بينها أي أن للإنفاق الحكومي أثر إيجابي على معدل البطالة، الأمر الذي قد يكرس فرضية و أن زيادة الإنفاق الحكومي يساهم في انخفاض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016).

ثالثا: نموذج الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة نموذج أشعة تصحيح الخطأ أو ما يصطلح عليه بالـ: VECM، الذي يدرس اتجاه العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير و الطويل، وفق المراحل التالية:

ـ دراسة استقراريه السلاسل الزمنية (استقراريه المتغيرين في دراستنا)

ـ اختبار سببية جرانجر بين المتغيرين

ـ اختبار جوهانسون لتحديد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين

ـ تحديد دراجات التأخير في نموذج الـ: VAR

ـ تقدير نموذج الدراسة

ـ اختبار صلاحية النموذج

ـ اختبار (Wald test)

ـ تحليل الصدمات

ـ جدول تحليل التباين.

1ـ اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. لقد تم استخدام اختبار ديكى ـ فوللر المطور واختبار فيليب بيرون،لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية في متغيري محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي انه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي انه مستقر.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

الخصائص / المتغيرات	P.P		intercept	Pr	Trend and intercept	Pr	None	Pr
UN	I(0)	t	-1.134654	0.6942	-1.397544	0.8486	-0.972432	0.2912
	I(1)	t	-4.564366	0.0006	-4.549186	0.0037	-4.516829	0.0000
XPN	I(0)	t	2.362166	1.0000	-0.265833	0.9894	3.606337	0.9998
	I(1)	t	-6.739736	0.0000	-8.092394	0.0000	-6.193036	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرين محل الدراسة بأن لها جذر الوحدة و يمكن رفض هذا الفرض بالنسبة للفرق الأول لهذين المتغيرين، مما يعني أن هذين المتغيرين متكاملين من الرتبة(I(1، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج جوهانسون.

2. اختبار سببية جرانجر بين المتغيرين:

الهدف من اختبار السببية هو معرفة فيما إذا كانت هناك علاقة معنوية في المدى القصير بين معدل البطالة و الإنفاق الحكومي في الجزائر. يوضح الجدول رقم (05) نتائج اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات محل الدراسة: الإنفاق الحكومي(XPN)، و معدل البطالة (UN).

الجدول رقم (05): نتائج اختبار العلاقة السببية بين معدل البطالة و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016)

الفرضية العدمية	F-Statistic	الاحتمال
XPN does not Granger Cause UN	1,12122	0,3697
UN does not Granger Cause XPN	3,25071	0,0179

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية بين متغيري الدراسة، في الجدول رقم (05) بين كل من:

ـ الإنفاق الحكومي (XPN)، و معدل البطالة (UN)، أن F بلغت 1.12122 باحتمال قدره0.3697 وعليه، فإننا نقبل فرضية أن الإنفاق الحكومي (XPN) لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في معدل البطالة (UN).

ـ معدل البطالة (UN) والإنفاق الحكومي (XPN)، أن F بلغت 3.25071 باحتمال قدره 0.0179 وعليه، فإننا نرفض فرضية أن معدل البطالة (UN) لا يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي(XPN)، و نقبل فرضية أن معدل البطالة (UN) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الإنفاق الحكومي(XPN).

هذه النتائج تبين أن الحكومة تضع سياسة الإنفاق الحكومي على أساس التغيرات الحالية والمتوقعة لمعدل البطالة.

2. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج جوهانسون:

يشير مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية، إلى وجود توازن طويل المدى بين هذين المتغيرين، وأصبح يستعمل بشكل خاص في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير الذي يتم دراسته، وكان يستخدم في دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية. وقد عرف كل من أنجل وجرانجر التكامل المشترك بأنه يدرس استقرار العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات غير الساكنة لنموذج معين. ويعتمد هذا الأسلوب على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود كثير من المتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض في الأجل القصير. ويمتد ذلك الأثر إلى الأجل الطويل، ومثال ذلك الأزواج الاقتصادية، فالتغير في الأجور والأسعار، والتغير في سعر الصرف وحجم الصادرات. وإذا حدث اختلال في هذه المتغيرات في الأجل القصير، يمكن أن تتدخل الحكومة لعلاج ذلك، أي أن هذا الأسلوب يختبر ما إذا كانت هناك علاقة دينامكية بين متغيرات الدراسة، خصوصا في الأجل الطويل. ويتميز هذا الأسلوب بأنه لو كانت هناك سلاسل زمنية غير ساكنة، وتم تجميعها معا بصورة خطية، وبالترتيب نفسه، فإنها تعطي سلسلة زمنية جديدة متكاملة، يمكن استخدامها في تحليل الانحدار من دون الخوف من النتائج المترتبة. ويتطلب اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيري النموذج المستخدم، إجراء اختبارين، هما: اختبار الأثر، واختبار الإمكانية العظمى. (العبدلي، 2007، 26).

وبتطبيق اختبار التكامل المشترك بين كل من: الإنفاق الحكومي (XPN)، معدل البطالة (UN)، كما هو موضح بالجدول رقم (06) نجد:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار التكامل المشترك بين معدل البطالة و الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.333228	23.47488	15.49471	0.0026
At most 1 *	0.142401	6.451968	3.841466	0.0111
Hypothesized No. of CE(s)	**Eigenvalue**	**Max-Eigen Statistic**	**0.05 Critical Value**	**Prob.****
None *	0.333228	17.02291	14.26460	0.0179
At most 1 *	0.142401	6.451968	3.841466	0.0111

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اختبار الأثر يساوي 23.47488 و هو أكبر من القيمة الحرجة المقدرة بـ: 15.49471 و باحتمال قدره 0.0026، من جهة أخرى نجد أن اختبار الإمكانية العظمى يساوي 17.02291 و هو أكبر من القيمة الحرجة المقدرة بـ: 14.26460 و باحتمال قدره 0.0179، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، و بمأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة، فهذا يفتح المجال لاستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ.

4ـ تحديد دراجات التأخير في نموذج الـ: VAR:

من الجدول رقم (07) يتضح أن أربع معايير اختاروا فترتي إبطاء هم: LR, FPE, AIC, HQ، لذا سنختار فترتي إبطاء.

الجدول رقم (07): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-545.5237	NA	1.27e+08	24.33439	24.41468	24.36432
1	-420.6560	233.0865	589558.2	18.96249	19.20338*	19.05229
2	-415.2276	9.650369*	554096.3*	18.89901*	19.30049	19.04867*

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

ـ تقدير نموذج الدراسة:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك و تحديد فترات الإبطاء، تأتي الخطوة الموالية والمتمثلة بتصميم نموذج متجه انحدار ذاتي وكانت نتائج نموذج أشعة تصحيح الخطأ كما هي مبينة في الجدول رقم (08).

وبالنظر إلى نتائج تقدير الجدول رقم (08) نجد:

ـ مرونات الأجل الطويل:

إن مرونة الإنفاق الحكومي (XPN) معنوية و تقدر بـ: 0.005614-، إذ نستطيع من خلالها كتابة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة في الجزائر كما يلي:

$$UN = -10,25722 - 0,005614(XPN)$$

ـ معامل التصحيح في الأجل القصير:

. إن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الإنفاق الحكومي معنوية و سالبة إذ تقدر بـ: 16.93673- أي تقريبا 17% من الإنفاق الحكومي يتم تصحيحه للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، و هو ما يقارب شهر و نصف تقريبا.

. أما في معادلة معدل البطالة (UN) فإن سرعة تصحيح الخطأ أيضا معنوية و سالبة و تقدر بـ: 0.031575-

أي تقريبا 0.03% من معدل البطالة يتم تصحيحه للوصول للتوازن في الأجل الطويل، و هو ما يقارب سنتين تقريبا.

ـ مرونة الأجل القصير:

و تتمثل في معلمات الفروق الأولى للمتغير التابع المبطئ لفترتين، حيث نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ: 0.12%. ما يدل على الفعالية المقبولة لسياسة الإنفاق العام في معالجة البطالة في الجزائر.

الجدول رقم (07): نتائج اختيار نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM

Cointegrating Eq:	CointEq1	
UN(-1)	1.000000	
XPN(-1)	-0.005614 (0.00205) [-2.74115]	
C	-10.25722	
Error Correction:	D(UN)	D(XPN)
CointEq1	-0.031575 (0.02109) [-1.49749]	-16.93673 (4.81955) [-3.51417]
D(XPN(-2))	-0.001208 (0.00073) [-1.65405]	-0.475151 (0.16694) [-2.84632]
C	0.205594 (0.32274) [0.63704]	296.6592 (73.7688) [4.02147]

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

ـ اختبار صلاحية النموذج:

يمكن اختبار صلاحية نموذج الدراسة من خلال اختباري كل من: LM، و اختبار White.

. اختبار LM: يستخدم هذا الاختبار من أجل التأكد فيما إذا كان هنا ارتباط ذاتي بين البواقي من عدمه، إذ وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، دلالة على عدم صلاحية النموذج المقدر. و الجدول رقم (09) يوضح نتائج اختبار LM:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار اختبار LM

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.226681	2	0.8737	0.304628	(2, 58.0)	0.8737
2	4.256354	2	0.3724	1.084709	(2, 58.0)	0.3726
3	4.588512	2	0.3322	1.172695	(2, 58.0)	0.3323
4	2.642531	2	0.6193	0.664199	(2, 58.0)	0.6194
5	1.579014	2	0.8126	0.393302	(2, 58.0)	0.8126
6	5.506959	2	0.2391	1.418579	(2, 58.0)	0.2393
7	8.326571	2	0.0803	2.197800	(2, 58.0)	0.0804
8	8.919693	2	0.0631	2.366508	(2, 58.0)	0.0632
9	4.055874	2	0.3985	1.031842	(2, 58.0)	0.3986
10	3.780640	2	0.4365	0.959555	(2, 58.0)	0.4366
11	1.298414	2	0.8616	0.322639	(2, 58.0)	0.8617
12	0.952253	2	0.9169	0.235927	(2, 58.0)	0.9170

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع الاحتمالات غير معنوية، أي أكبر من 5%، و عليه النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

. اختبار White: يستخدم هذا النموذج لاختبار تجانس سلسلة البواقي من عدمه، إذ أن عدم احتواء سلسلة البواقي على تباين متجانس، دلالة على عدم صلاحية النموذج. و الجدول رقم (10) يوضح نتائج اختبار White:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار White

Chi-sq	df	Prob.
68.88515	78	0.7600

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمالية ch-sq تساوي 0.7600 أكبر من 5%، و عليه نقبل الفرض الصفري القائل بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس.

من خلال اختبار LM و اختبار White نستطيع أن نقول بمأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي بين البواقي، و سلسلة البواقي لها تباين متجانس، إذن فالنموذج صالح للتقدير.

. اختبار معنوية المعالم:

الهدف من هذا الاختبار، هو التأكد فيما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة، و إذا كانت موجودة فعلا ما هي نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في تخفيض معدل البطالة في الجزائر على المدى الطويل؟ و الجدول الأتي يلخص نتائج معنوية المعالم:

الجدول رقم (11): يوضح نتائج اختبار معنوية المعالم

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.169024	0.076662	-2.204805	0.0314
C(2)	0.321617	0.171362	1.876824	0.0656
C(3)	0.261482	0.176885	1.478260	0.1447
C(4)	0.038355	0.180397	0.212614	0.8324
C(5)	0.330746	0.208883	1.583403	0.1188
C(6)	0.085947	0.208530	0.412155	0.6817
C(7)	-6.87E-05	0.001081	-0.063569	0.9495
C(8)	-0.001375	0.001157	-1.189098	0.2392
C(9)	-0.000633	0.001031	-0.614380	0.5414
C(10)	-0.002240	0.001617	-1.384784	0.1714
C(11)	-0.002212	0.002861	-0.773030	0.4426
C(12)	1.107591	0.613539	1.805249	0.0762
C(13)	14.92377	13.88301	1.074967	0.2868
C(14)	-7.167607	31.03277	-0.230969	0.8182
C(15)	1.724951	32.03286	0.053849	0.9572
C(16)	-90.45097	32.66884	-2.768723	0.0075
C(17)	-47.09993	37.82752	-1.245123	0.2181
C(18)	30.71277	37.76360	0.813290	0.4194
C(19)	-0.058788	0.195803	-0.300241	0.7651
C(20)	0.255483	0.209444	1.219818	0.2275
C(21)	0.442029	0.186717	2.367372	0.0213
C(22)	1.206212	0.292879	4.118459	0.0001
C(23)	-0.859318	0.518170	-1.658371	0.1026
C(24)	-45.74907	111.1086	-0.411751	0.6820
Determinant residual covariance		120810.7		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (C1) سالب و يساوي 0.169024- و هو معنوي، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي و معدل البطالة، أي على المدى البعيد الإنفاق الحكومي يفسر 17% من تغيرات معدل البطالة، و هي نسبة تفسيرية مقبولة، الأمر الذي يبين أهمية سياسة الإنفاق العام في معالجة البطالة على المدى الطويل في الجزائر.

. اختبار Wald: من خلال هذا الاختبار، يتم اختبار معنوية المعالم في المدى القصير، و كذلك اختبار إمكانية انعدام أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في التأخيرين للمدى القصير. و الجدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار Waid:

الجدول رقم (12) نتائج اختبار Wald:

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	8.343977	2	0.0154
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(2)		0.321617	0.171362
C(3)		0.261482	0.176885

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن احتمال Ch-square يساوي 0.0154 أقل من 5%، ما يعني أنه لا يمكن أن تنعدم معلمتي الإنفاق الحكومي في معادلة معدل البطالة، كما أن إشارتي المعلمتين موجبة ما يعني أيضا أن أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة موجب في المدى القصير، الأمر الذي يبين أهمية سياسة الإنفاق العام في معالجة البطالة على المدى القصير في الجزائر.

ـ تحليل الصدمات:

يظهر الشكل رقم (04) استجابة رد الفعل لمعدل البطالة لصدمة عشوائية مقدارها واحد انحراف معياري في الإنفاق الحكومي، حيث من الشكل نلاحظ أن حدوث صدمة عشوائية إيجابية أو سلبية في الإنفاق الحكومي تؤدي انخفاض في معدل البطالة في الجزائر، إذ يبدأ هذا الأثر بالظهور ابتداء من السنة الثانية و يواصل حتى السنة العاشرة، و بالتالي نجد بأن دوال الاستجابة الدفعية تشرح لنا الأثر الديناميكي للصدمة التي تحدث في الإنفاق الحكومي على معدل البطالة.

الشكل رقم (04): دوال الاستجابة الدفعية للنموذج

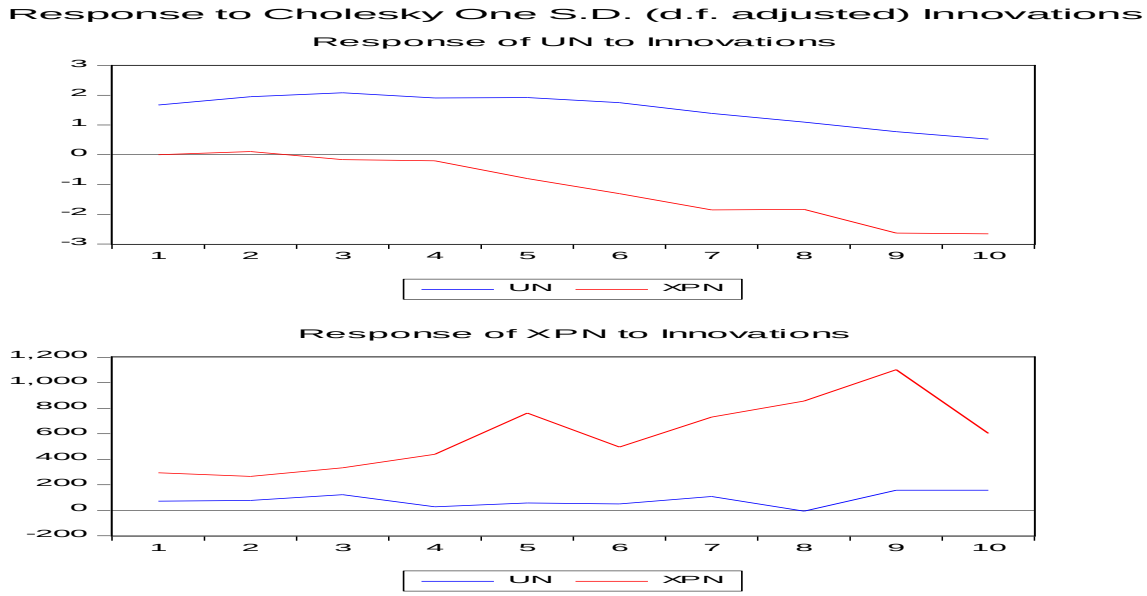

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

تحليل التباين:

يظهر الجدول رقم (12) دوال تحليل مكونات التباين لصدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في معدل البطالة في الجزائر، فعند تحليل مكونات تباين معدل البطالة، نجد بأنه يفسر 100% من تباينه في السنة الأولى، و لا نجد أي مساهمة للإنفاق الحكومي في تفسير تباين معدل البطالة، لكن الأمر يختلف في السنوات اللاحقة، إذ نجد بأن مساهمة الإنفاق الحكومي في تفسير تباين معدل البطالة ترتفع بالتدريج لتصل إلى 47.83% كحد أقصى في السنة العاشرة، بينما بدأت نسبة مساهمة معدل البطالة بالانخفاض بداية من السنة الثانية لتصل في السنة العاشرة إلى 52.16%. هذا التحليل يبين لنا أن معدل البطالة يعتبر متغير خارجي (من وجهة نظر السياسة الاقتصادية الكلية) يتم إدارته من قبل السلطات المالية، لذا فإن تأثير الإنفاق الحكومي لا ينعكس بصورة أنية على معدل البطالة، و إنما أثاره على معدل البطالة يزاولها في السنوات اللاحقة لتفسير التقلبات فيه.

الجدول رقم (12): تحليل مكونات تباين معدل البطالة

تباين معدل البطالة (UN)			
	S.E.	UN	XPN
1	1.670687	100.0000	0.000000
2	2.571115	99.82680	0.173204
3	3.313780	99.64982	0.350181
4	3.829393	99.45540	0.544599
5	4.358271	96.21440	3.785601
6	4.875573	89.77077	10.22923
7	5.399321	79.83796	20.16204
8	5.807351	72.58179	27.41821
9	6.423386	60.79136	39.20864
10	6.971832	52.16985	47.83015

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج EVIEWS10

التفسير الاقتصادي لنتائج الدراسة:

تعتبر البطالة في الجزائر بطالة هيكلية، ناتجة بالدرجة الأولى عن الاعتماد الكلي و المستمر على عائدات البترول، و عدم تطابق متطلبات التشغيل في الاقتصاد الجزائري، مع مخرجات المعاهد و الجامعات الجزائرية، كما أن الحكومة الجزائرية تلجأ إلى حلول ترقيعية غير واضحة المدى و الأهداف، مثل صيغ تشغيل الشباب، والشبكة الاجتماعية، والإدماج المهني، وعقود ما قبل التشغيل. فاستراتيجيات هذه الصيغ غير واضحة إذ أن المتمعن في هذه السياسة التشغيلية يجد أن الحكومة تقوم بإدارة البطالة لا معالجتها، فصاحب منصب العمل وفق هذه الصيغ لا يمكنه في أخر المطاف المحافظة على منصب عمله.

. من خلال نتائج الدراسة القياسية توصلنا إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ: 0.12%، مما يدل على فعالية الإنفاق الحكومي في تخفيض معدل البطالة، و بالتالي لسياسة الإنفاق العام فعالية معتبرة في معالجة البطالة في الجزائر على المديين القصير والطويل.

ففي الجزائر نجد بأن قطاع المحروقات يحتل مكانة هامة في اقتصاد البلد، حيث تمثل صادرات النفط أكثر من97% من إجمالي صادرات البلد، و عائداته تمثل أهم مورد لتمويل الاقتصاد الوطني، الأمر الذي جعل للتقلبات في أسعار البترول تأثير كبير في إجمالي الإنفاق الحكومي، و في إجمالي مداخيل الحكومة.

فالسياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل و تساهم في خفض معدلات البطالة، و تكون انكماشية في فترات الركود و يصبح أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة

منخفض بعض الشئ. لذا فقد سمح الارتفاع الكبير في أسعار البترول لسنوات 1970 و بداية 1980 للحكومة الجزائرية بزيادة نفقاتها العامة و خاصة منها النفقات الرأسمالية، غير أنه في منتصف 1980 و بعد انخفاض أسعار البترول تغيرت ديناميكية الإنفاق هذه فانخفضت الاستثمارات العامة و ارتفعت معدلات البطالة، و قد أدى الاستمرار في ارتفاع نفقات الاستهلاك وانخفاض مداخيل الحكومة الجزائرية إلى توسع العجز المالي، و قد دفع هذا الوضع المالي الصعب الحكومة الجزائرية إلى إبرام اتفاق للتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي رافقه تشدد في السياسة المالية خلال الفترة (1994 . 1998)، إلا أن الحكومة الجزائرية عادت لتتبع سياسة مالية توسعية بعد ارتفاع أسعار البترول، فاعتمدت الحكومة برامج الإنعاش الاقتصادي و برامج تدعيم النمو و تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2001 . 2016)، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي و في المقابل انخفاض معدلات البطالة. (و هذا يثبت صحة فرضية الدراسة).

.كذلك من خلال الدراسة القياسية، بين اختبار السببية لجرانجر بأن هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد تنطلق من معدل البطالة إلى الإنفاق الحكومي، ما يفسر هذا بأن الحكومة الجزائر تضع سياسة الإنفاق الحكومي (السياسة المالية) على أساس التغيرات الحالية والمتوقعة لمعدل البطالة، الأمر الذي ساهم في فعاليتها خاصة في فترات ارتفاع أسعار النفط.

الخلاصة:

من خلال دراستنا لموضوع قياس و تحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 ـ 2016)، استطعنا أن نتوصل إلى النتائج الآتية:

. بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة، أن الإنفاق الحكومي و معدل البطالة غير مستقرين في المستوى، إلا أنهما أصبحتا مستقرين عند أخذ الفرق الأول لهما، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM.

. دلت دراستنا على أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الإنفاق الحكومي معنوية و سالبة تقدر بـ: 16.93673- أي تقريبا 17% من عدم التوازن في الأجل الطويل في الإنفاق الحكومي يتم تصحيحه في السنة.

.كما دلت على أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة معدل البطالة معنوية و سالبة تقدر بـ: 0.031575- أي تقريبا 0.03% من عدم التوازن في الأجل الطويل في معدل البطالة يتم تصحيحه في السنة.

. من خلال دراستنا توصلنا إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ: 0.12%.

. دلت نتائج الاختبارات التشخيصية باستخدام اختبارات كل من: اختبار LM، اختبارWhite، اختبار معنوية المعالم، اختبارWald، أن نموذج الدراسة صالح و لا يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي، إذ يمكن الاعتماد على نتائجه في التحليل الاقتصادي.

من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها يمكن وضع الاقتراحات الآتية:

. حل مشكلة البطالة في الجزائر يمر أولا من خلال بين الربط بين الجامعة (عرض العمل) واحتياجات العمالة في القطاع العام أو الخاص (طلب العمل).

. للتحكم في البطالة الاحتكاكية، ينبغي استحداث هيئات ببرامج حديثة و فعالة، لتيسير عمليات البحث عن عمل، والجمع بين طلب العمالة من قبل أرباب العمل، وعرض العمالة من الذين تتوفر فيهم الشروط المطلوبة من حيث المؤهلات والمهارات المتاحة.

. ضرورة العمل على زيادة الاستثمارات الحقيقية، عن طريق توفير المناخ الملائم لإقامة مشروعات إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل حقيقية، مع مراعاة توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات كثيفة العمالة، ما يرفع من مستوى التوظف ويزيد الإنتاج من السلع والخدمات.

. القيام بمزيد من الدراسات المتخصصة و المعمقة للوصول إلى التشخيص الحقيقي لمشكلة البطالة في الجزائر، و العوامل المساهمة في طول مدتها، و دور العوامل المؤسسية في معدلات البطالة المرتفعة و طول مدتها.

قائمة المراجع و المصادر:

. باللغة العربية:

. ادريوش دحماني محمد، ناصور عبد القادر، (2014)، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية، مجلة الإستراتيجية و التنمية، العدد 7، جامعة مستغانم، الجزائر.

. الجبوري بتول مطر، الزملي دعاء محمد، (2014)، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2003 . 2012)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 16، العدد 1، جامعة القادسية، العراق.

. العبدلي عابد، (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، المملكة العربية السعودية.

. بن عزة محمد، (2015)، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية . دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام و أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستخدام نماذج الإنحذار الذاتي الـ: VAR، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

. زكان أحمد، بلعباس رابح، (2011)، العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة . دراسة قياسية لحالة الجزائر. (1973 . 2008)، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر.

. عباس عبد الحفيظ، شنتوف خيرة، (2018)، تأثير الإنفاق العام على معدل البطالة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة (1970 . 2015)، مجلة دفاتر Mecas، المجلد 14، العدد 1، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

. على حسين إسلام عبد الله، (2016)، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990 . 2014) باستخدام التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجية، السودان.

. مقراني حميد، (2015)، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر للفترة (1988 . 2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

. باللغة الأجنبية:

- Bidemi. J. O.,(2016), fiscal policy and unemployment in Nigeria, The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention,Volume 3, issue 2, 1887– 1891.

- Holden. S., Sparrman. V., (2016), Do government purchases affect unemployment?, University of Oslo, 1- 26.

- Li. Q., Hu. J., (2015), Military expenditure and unemployment in China, Procedia Economics and Finance 30, London, UK, 498 – 504.

- Matsumae. T., Hasumi. R., (2016), Impacts of Government Spending on Unemployment: Evidence from a Medium-scale DSGE Model, ESRI Discussion Paper Series No.329, Economic and Social Research Institute Cabinet OfficeTokyo, Japan, 1 – 48.

- Muammil. S., (2018), the effect of government expenditure and private investment on Work Opportunities and unemployment rate in Indonesia, RJOAS, 4(76), University of Khairun, Ternate, Indonesia, 92 – 100.

- Richard. J., (2002), Determinants of Unemployment in Western Europe and possible Policy Responses, Paper presented at UNECE's 5th Spring Seminar Geneva, London, 2-38.

- Selase. A. E., (2019), Impact of Disaggregated Public Expenditure on Unemployment Rate of Selected African Countries: A Panel Dynamic Analysis Approach, American International Journal of Humanities, Arts and Social Sciences Vol. 1, No. 2, Published by American Center of Science and Education, USA, 47 – 57.